السنة الرابعة والعشرون/ عدد خاص/ تموز 2026
https://doi.org/10.31272/ijes.v24.1558

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

Digital Transformation Mechanisms in the Iraqi Tax Authority and the Challenges Facing Them

أليات التحول الرقمي في هيئة الضرائب العراقية ومعوقاته

م.د. إبراهيم عبدالله محمد إبراهيم
Ibrahim Abdullah Mohamed Ibrahim
Ibrahim_abdullah@ijsu.edu.iq

م.د. محمد محمود علي محمد
Mohamed Mahmoud ali mohamed
Muhammad_mahmoud@ijsu.edu.iq

كلية القانون والسياسة/ جامعة الامام جعفر الصادق(ع)

Abstract

Recent developments in the modern digital world pose significant challenges to tax administrations with respect to their traditional methods of dealing with taxpayers. At the same time, these developments offer new opportunities for tax authorities to enhance tax collection, support taxpayers, and promote tax compliance through the use of emerging technologies and digital tools. This can be achieved through comprehensive, technology-based tax reform, both in terms of tax administration and the imposition of new forms of taxation. This study is grounded in a central research question concerning the adequacy of the current Iraqi legal and legislative framework in keeping pace with the requirements of a transition toward an effective digital tax administration capable of achieving efficiency in tax collection, enhancing transparency, and reducing tax evasion. The Iraqi legislative framework suffers from clear shortcomings in accommodating the requirements of digitalization, particularly with regard to the legal validity of electronic documents, the protection of tax data, and the regulation of digital tax services. This situation necessitates urgent legislative intervention, the adoption of an integrated national strategy for digital tax transformation, and the enactment of a dedicated legal framework governing digital tax administration. In addition, it requires the development of technical infrastructure and the strengthening of human capacities in order to achieve a modern tax administration characterized by efficiency, transparency, and legal certainty.

Keywords: Digital transformation; Tax administration; Digitalization; Tax legislation; Iraq.

المستخلص

أظهر التطور الجديد في العالم الرقمي الحديث تحدياتٍ للإداريات الضريبية بشأن طريقتها التقليدية في التعامل مع دافعي الضرائب، مع أنّه يوفر فرصاً جديدة للإداريات الضريبية لتحصيل الضرائب ويدعم دافعي الضرائب ويعزز الامتثال عبر التقنيات والأدوات الجديدة، من خلال الإصلاح الضريبي المتكامل القائم على التكنولوجيا، فيما يتعلق بالإدارة الضريبية من جهة وفرض أنواع جديدة من الضرائب من جهة أخرى. وينطلق البحث من

إشكالية رئيسية مفادها مدى كفاية الإطار القانوني والتشريعي العراقي الحالي لمواكبة متطلبات التحول إلى إدارة ضريبية رقمية فعّالة، قادرة على تحقيق الكفاءة في التحصيل وتعزيز الشفافية، والحد من التهرب الضريبي، إذ أنّ التشريع العراقي في طور التقدم ومواكبة التحديثات الحاصلة في رقمنة العمليات الضريبية لغرض استيعاب متطلباتها لاسيما فيما يتعلق بحجية المستندات الإلكترونية، وحماية البيانات الضريبية، وتنظيم الخدمات الضريبية الرقمية ما يستدعي سن التشريعات التي تواكب التحديثات المطلوبة، وضرورة تبني استراتيجية وطنية متكاملة للتحول الرقمي الضريبي، وإصدار تشريع خاص ينظم الإدارة الضريبية الرقمية، إلى جانب تطوير البنية التحتية التقنية وبناء القدرات البشرية، بما يسهم في تحقيق إدارة ضريبية عصرية تتسم بالكفاءة والشفافية واليقين القانوني.

الكلمات الرئيسية: التحول الرقمي، الإدارة الضريبية، الرقمنة، التشريع الضريبي في العراق.

المقدمة

يعيش العالم تطوراً رقمياً سريعاً يؤثر على كافة نواحي الحياة، بما في ذلك الضرائب، إذ ظهرت أنواعا جديدة من الأنشطة الاقتصادية تعتمد على التكنولوجيا ولا تخضع للضرائب، سيما وأنّ عدم كفاءة هيئة الضرائب لمواجهة هذه التطورات، يفوّت الفرصة على الإدارة الضريبية في تحصيل الضريبة على الوجه الأمثل، ويتعارض مع مبدأ العدالة الضريبية، والتي تعد تحدياً أمام النظام الضريبي الحالي. وتتعلق رقمنة هيئة الضرائب بالنظام الضريبي، الإدارة الضريبية من جهة، والشخص المكلف بدفع الضريبة من جهة أخرى سواءً كان الممول أو الغير، الذي يلتزم بالمسار الذي ترسمه له الإدارة الضريبية، والتي تطلب التسجيل والفحص والتقدم بالمستندات والإقرارات بالشكل الأنسب وامتلاك الصلاحيات المكتسبة بقوة القانون سوف يمكنها من إدارة العلاقة بينها وبين الممول لتحقيق المصلحة العامة، ما يجعل رقمنة هيئة الضرائب هو تحول كامل للمنظومة بكلا طرفيها نحو الرقمنة لتحقيق المصلحة العامة للدولة بزيادة الإيرادات الضريبية، وتحقيق المصلحة الخاصة للممول بتبسيط الإجراءات الضريبية، وتحقيق العدالة الضريبية، وتحسين العلاقة بين الممول وهيئة الضرائب والواقع أنّ موضوع رقمنة الإدارة الضريبية أصبح من الموضوعات التي نالت في السنوات الأخيرة اهتماماً خاصاً، لمواكبة التطور الاقتصادي والاجتماعي، وما اقترن به من تطور مستمر في القوانين الضريبية جعل إدارة المنظومة الضريبية بالشكل التقليدي لا يقوى على ملاحقة تلك التطورات.

أولاً: مشكلة البحث: يعاني النظام الضريبي العراقي من العديد من المشاكل من أهمها عجز قوانين الضرائب عن ملاحقة التطورات التكنلوجية السريعة، وعدم كفاءة الإدارات الضريبية لمواجهة هذه التطورات، ما ترتب عليه ضعف الحصيلة الضريبية بسبب التهرب والتجنب الضريبي، إضافة لعدم فرض ضرائب على الأنشطة التكنولوجية.

ثانياً: أهمية البحث: تطوير النظام الضريبي العراقي لمواكبة التطورات الرقمية يساهم في زيادة الإيرادات الضريبية، ويحقق أهداف فرض الضريبة.

ثالثاً: أهداف البحث: يهدف البحث إلى معالجة الموضوع عن طريق محاولة الإجابة على التساؤلات الآتية:

1- بيان مفهوم الإدارة الضريبية الرقمية.
2- تحديد التحديات التي تواجه رقمنة الإدارة الضريبية.
3- فرص النظام الضريبي العراقي في عصر الرقمنة.
4- بيان الآثار التي تترتب على رقمنة الإدارة الضريبية.

رابعاً: فرضية البحث: يستند البحث إلى فرضية رئيسية مفادها أنّ النظام الضريبي الرقمي، القائم على إدارة ضريبية رقمية قادر على فرض ضرائب على أنشطة الذكاء الاصطناعي، وزيادة

الحصيلة الضريبية بدمج الاقتصاد غير الرسمي، ما يحقق العدالة الضريبية ويخفف الآثار الاقتصادية السلبية الناجمة عن انتشار التكنولوجيا، ومواكبة التطورات العالمية في المجال الرقمي.

خامساً: منهجية البحث: اعتمد الباحث في دراسته بشكل أساس، المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على وصف المفاهيم الواردة في البحث وصفاً دقيقاً، من أجل تحديد ملامحها وصفاتها، إذ قدّم الباحث أكبر قدر من المعلومات حول موضوع الدراسة وقام بتحليلها تحليلاً دقيقاً للخروج بنتائج علمية صحيحة.

سادساً: هيكلية البحث: تم التطرق لبحث النظام الضريبي العراقي في العصر الرقمي ضمن مبحثين تضمن الأول الإطار المفاهيمي للتحول الرقمي وأهميته والتحديات التي تعترضه، والثاني تضمن آليات التحول نحو إدارة ضريبية رقمية في العراق.

المبحث الأول/ ماهية التحول الرقمي في هيئة الضرائب العراقية

لفهم أبعاد التحول الرقمي يستوجب أولاً تعريفه، وبيان أهمية تبني هذه التقنية، سواء من حيث رفع كفاءة التحصيل أو تحقيق العدالة الضريبية، ومع ذلك لا يخلو هذا المسار من عقبات، وهذا ما يتناوله المبحث، وعلى النحو التالي:

المطلب الأول/ مفهوم التحول الرقمي في الإدارة الضريبية

تعد الإدارة الضريبية الهيئة أو الجهة الفنية المسؤولة عن تنفيذ القانون الضريبي، وتطبيق قواعده من ربط وتحصيل الضريبة، لتحقيق أهداف السياسية الضريبية(ناشد، 2008، ص 27)، وعُرفت بأنّها "تلك الأجهزة التي تقوم على تنفيذ السياسات الضريبية عن طريق الحصر والفحص، والربط والتحصيل، ويقع عليها عبء تطبيق التشريعات الضريبية"(غنيم، 2006، ص 30). رقمنة الإدارة الضريبية وتعني أن يقوم النظام الضريبي باستخدام تكنولوجيا المعلومات لتنظيم العلاقة بين المكلفين بدفع الضريبة والإدارات التابعة لهيئة الضرائب، من أجل التحرر من التبادل اليدوي للبيانات، والإجراءات الروتينية المعقدة (Arya, as cited in Adebowale, 2012, p. 160) وتتولى الدولة هذه المهمة لغرض إعادة هيكلة أساليب ووسائل عمل هيئة الضرائب، بما يحقق كفاءة وعدالة أشمل في النظام المالي العام ككل(عبد الباقي، 2025، ص 14)، على أن يُراعى هدف التطور التكنولوجي في تحقيق التوازن بين الهدف المالي للدولة، المتمثل بتأمين حصيلة ضريبية تكفي لتمويل الإنفاق العام، والهدف الاجتماعي المتمثل في العدالة في توزيع العبء الضريبي، وفقاً لمبدأ "القدرة على الدفع"(العرابي، 2010، ص 45)، ويظهر من هذا التعريف أهمية الرقمنة وذلك على النحو التالي:

أولاً: التحول الرقمي للاقتصاد الوطني: يعتبر هدف الرقمنة الضريبية إجراء إصلاح ضريبي شامل وخاصة امتثال المكلفين، وزيادة الإيرادات، وتحسين تقديم الخدمات، والمساءلة والشفافية والنزاهة فيتم استخدام التكنولوجيا في حل المشكلات العملية بأسلوب مبتكر، إذ أنّ جوهر الرقمنة هو توفير الحلول للمشكلات القائمة بتكنولوجيا جديدة. ويمكن لرقمنة الإدارة الضريبية أن يقدم خدمة للاقتصاد والمجتمع في أبعاد متعددة، ويعزز بشكل فعال بناء "الحكومة الرقمية"، ويحقق العلاقة الفعالة بين الإدارة الضريبية الرقمية ومنصة الخدمات الحكومية الوطنية، ويقدم الخدمات للمكلفين عبر الإنترنت بشكل كامل وبمعايير عالية وزيادة تحسين الوعي بالامتثال لقانون الضرائب، ودعم موظفي هيئة الضرائب من خلال اتصال شبكي واحد، يتم من خلاله دمج المكلفين وجميع أنواع الضرائب والرسوم، ويتم تحقيق "الضرائب الذكية" بالكامل.

ثانياً: أهمية التحول الرقمي للإدارة الضريبية: في الوضع الحالي لهيئة الضرائب، تعمل إدارة الضرائب بالطريقة التقليدية من خلال التواصل المباشر مع دافعي الضرائب خلال دورة تبدأ

بالتسجيل ومن ثم إيداع الإقرارات الضريبية بإدارات الضريبة من قبل دافعي الضرائب، ومن ثم تقوم الإدارة الضريبية بجمع المعلومات الضريبية والمالية ذات الصلة والدقيقة والفحص قبل إصدار إشعارات التقييم، وتأتي مرحلة دفع الضرائب بعد التأكد من وضع دافع الضرائب، وتحتاج إدارات الضرائب إلى جهد ووقت طويل قد يؤثر بالسلب على الحصيلة الضريبية. أما في عصر الاقتصاد الرقمي، ورقمنة إدارة الضرائب سوف يؤدي إلى تحصيل الضرائب "الصحيحة" في الوقت "المناسب" بناء على أحكام قانون الضرائب السائد واللوائح القضائية. والأهم من ذلك، وللقيام بالمزيد من المهام بعدد أقل من الأشخاص وميزانيات أقل "الاقتصاد في نفقات الجباية "و الأدوات الرقمية التي تمكن الإدارات الضريبية من أن تكون أكثر تنظيما وكفاءة، سواء في مكافحة، وتحسين جودة الإبلاغ الضريبي وتحصيل الضرائب، والاستفادة من الأتمتة والتحليلات لدفع عملية صنع القرار". يمكن أن توفر رقمنة الإدارات الضريبية أيضا المعلومات عن معاملات الممولين الاقتصادية، مما يساعدها في التركيز على كشف ومواجهة حالات التهرب الضريبي. إنّ التعامل مع الإدارة الضريبية بالنظم التقليدية، وخاصة اشتراط أن يكون التعامل حضوري من الممول وأن تكون المستندات ورقية لم يعد مقبولا في عصر الرقمنة، إذ يجب أن تعمل هيئة الضرائب على الاستفادة من هذه التكنولوجيا في زيادة كفاءة الموظفين، وتطوير الإدارات الضريبية، الأمر الذي يعود على تحقيق أهداف فرض الضريبة، والتيسير على المكلفين وموظفي الإدارة الضريبية، وفي المقابل زيادة الحصيلة الضريبية(Ravanello,2015).

ثالثاً: أهمية التحول الرقمي للمكلف "دافعي الضرائب": تُمكّن رقمنة الإدارة الضريبية المكلف من التواصل مع الإدارة الضريبية إلكترونياً، بحيث يستطيع أن ينفذ كافة تعاملاته إلكترونياً دون الحاجة إلى الانتقال إلى مقر هيئة الضرائب بداية من التسجيل مروراً بالتقديم حتى مرحلة سداد الضريبة، ما يوفر على الممول الوقت والجهد فيستطع الممول إنهاء كافة تعاملاته في الوقت والمكان المناسبين له.

كما تقوم الرقمنة بتعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة فتمكن من تتبع المعاملات وتبادل المعلومات بين الجهات، ما يقلل فرص الفساد والتلاعب (Interdisciplinary Journal of Research and Development، .n.d)، فضلا عن أنّ تقليل التدخل البشري في ربط وتقدير الضريبة يساعد في الحد من إساءة استعمال السلطة، ومكافحة الفساد الإداري والمالي لقلة التلاقي بين المكلفين والموظفين، وهو ما يعد سببا من أسباب إهدار المال العام وضعف الحصيلة الضريبيةDoing Business) ، 2013)، ما يزيد من ثقة الممولين بالإدارات الضريبية.

المطلب الثاني/ التحديات التي تواجه التحول الرقمي للإدارة الضريبية في العراق

قبل البدء في أي برنامج تحديث أو تطوير، من المهم أن نأخذ في الاعتبار أنّ استخدام التكنولوجيا داخل الإدارات الضريبية، يمثل تحدياً معقداً ويستغرق وقتاً طويلاً، والسبب الرئيسي لذلك هو أنّ برامج التحديث تنطوي على أكثر بكثير من مجرد إدخال تكنولوجيا جديدة، فيجب تعديل القوانين لقبول التكنولوجيا، وانتقاء نوع التكنولوجيا التي ترغب إدارة الضرائب تطبيقها والنظر إلى مدى استجابة وتفاعل دافعي الضرائب معها، مع مراعاة توافقها مع الاستراتيجية الحكومية في التطور التكنولوجي، وذلك على النحو التالي:

أولاً: التحديات القانونية والتشريعية: إنّ نمو الاقتصاد الرقمي واستخدام آليات التكنولوجية في مزاولة الأنشطة الخاضعة للضريبة أفقد هيئة الضرائب قدرتها على متابعة الإيرادات الخاضعة للضريبة، ويرجع ذلك إلى عجز التشريعات الضريبية من اللحاق بركب التكنولوجيا التي تتطور بشكل متسارع، ومن التحديات التشريعية ما يلي:

1- تعدد التشريعات والقوانين التي تنظم الضرائب داخل العراق، فلا توجد مدونة واحدة للقانون الضريبي بخلاف ما هو عليه في معظم دول العالم في المجال الضريبي، وما عليه أغلب القوانين كالقانون المدني والعقوبات وخلافه، ففي العراق يوجد عدد كبير من القوانين الضريبية، منها قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982، وقانون ضريبة العقار رقم 162 لسنة 1959، وقانون ضريبة العرصات رقم 69 لسنة 1962، وقانون الكمارك رقم 23 لسنة 1984، وقانون التعريفة الجمركية رقم 12 لسنة 2010، وقانون الضرائب على الشركات النفطية الأجنبية رقم 19 لسنة 2010، وقانون ضريبة المبيعات رقم 36 لسنة 1997، وغيرها وهذا التعدد الناتج عن ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية لم تعد موجودة، ما يجعل هذه القوانين تحديا أمام التطور المرجو إذ أنّ أي تطور رقمي يتطلب تعديل تشريعي لعدد كبير من القوانين، في حين معظم دول العالم تعتمد قانون عام للضرائب موحد منها فرنسا (القانون العام للضرائب GCI)، ومصر.(قانون الضرائب على الدخل رقم 91 لسنة 2005) وبلجيكا (قانون الضرائب على الدخل الصادر عام 1992والمعدل عام 2014).(احمد، 2018، ص101)

2-تُعد مسألة إخضاع الأنشطة الرقمية للضريبة من الإشكاليات الجوهرية التي أفرزها التطور التكنولوجي، لا سيما في ظل ارتباط التشريعات الضريبية التقليدية بشرط التواجد المادي أو القانوني للمنشأة داخل إقليم الدولة، إذ اشترط قانون ضريبة الدخل العراقي رقم 113 لسنة 1982 المعدل -كما هو الحال في العديد من القوانين الضريبية المقارنة- توافر عنصر المنشأة الدائمة على اعتباره عنصرا أساسيا لإخضاع الدخل للضريبة، وهو ما يتطلب وجود مادي ملموس أو نشاط تجاري مستقر داخل الدولة (صديق، 2020، ص 15–20) ، غير أنّ هذا المفهوم التقليدي يواجه تحدياتٍ حقيقية في ظل انتشار الاقتصاد الرقمي، حيث باتت العديد من الأنشطة تُمارس عبر المنصات الإلكترونية والتطبيقات الرقمية دون الحاجة إلى وجود مادي داخل الدولة، الأمر الذي أدى إلى خروج شريحة واسعة من هذه الأنشطة من نطاق الخضوع الضريبي "التجنب الضريبي"، ويبرز في هذا المثال مثال التطبيقات التي تعمل عن بُعد تطبيق كريم وبلي، والتي تقدم خدماتها داخل العراق عبر منصات رقمية وتطبيقات ذكية، دون أن يكون لها منشأة دائمة بالمعنى القانوني التقليدي، حيث العمالة والمعدات ورأس المال عراقي، فهذه التطبيقات لا تخضع للضريبة وفقاً للتشريع القائم رغم تحقيقها إيرادات كبيرة من السوق المحلي.

3- تبادل البيانات بين المكلف والإدارة الضريبية وتخزينها عبر الأنظمة الإلكترونية يعرضها لمخاطر الاختراق أو التلاعب، وهو ما يتطلب إطاراً قانونياً متكاملاً يحدد المسموح لهم بالوصول إلى البيانات الضريبية الرقمية لحماية وسرية بيانات الممولين.

4- بطلان الإجراءات الضريبية بسبب عدم الاعتراف القانوني بالأدلة الضريبية الإلكترونية مثل التبليغ الإلكتروني، والتوقيع الإلكتروني، والفواتير وإيصالات إلكترونية، فتصبح بلا قيمة قانونية، ما يجعل النص في قوانين الضرائب على قبول المستندات والإجراءات الإلكترونية، والاعتداد بها في الإثبات الضريبي أمر حتمي لبيان قوتها في الإثبات الضريبي لتفادي تكدس المحاكم بنزاعات متعلقة بالتقنية الحديثة التي لم ينظمها المشرع الضريبي.

5- النقص التشريعي الذي يحدد المسؤولية القانونية في حالة حدوث خطأ تقني، مثل الأعطال في النظام أو فقدان البيانات، أو عدم تسلم الإخطارات والاقرارات الضريبية في المواعيد المحددة قانوناً فمن يتحمل المسؤولية؟ المكلف بالضريبة، أم الإدارة الضريبية أم الشركة المزودة للنظام.

ثانياً: التحديات المالية: تحتاج رقمنة الإدارة الضريبية في مراحلها الأولى إلى موارد مالية كبيرة لتوفير البنية التحتية الرقمية اللازمة للتحول الرقمي، لشراء و تطوير الأنظمة الإلكترونية من حواسيب وبرامج تحتاجها الإدارة الضريبية لربط الإدارات بعضها ببعض والإدارات بالممولين

لتقديم خدماتها(ICAEW, 2019, P12) ، وتأمين نظم الدفع الإلكتروني وربطها بالمؤسسات المالية. ولا تقتصر الأعباء المالية على مرحلة التأسيس، بل تمتد إلى صيانة الأنظمة الإلكترونية وتحديثها، ومصروفات الأمن السيبراني، إضافة إلى كلفة تدريب موظفي هيئة الضرائب على التقنيات الجديدة.

ثالثاً: التحديات في اختيار التكنولوجيا المناسبة للإدارة الضريبية: من الصعب على هيئة الضرائب اختيار وتطبيق الرقمنة دون دعم من الشركات المالكة لتلك التكنولوجيا، كما أنّ شراء تلك التكنولوجيا من خلال مناقصات يجعل الأمر معقداً، والسبب في هذا التعقيد هو أنّ المشتريات لا تقتصر في معظم الأحيان على التكنولوجيا الأساسية، بل تنطوي على مزيج معقد من مكونات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرمجيات والتراخيص والخدمات الاستشارية. ومثل هذه التكنولوجيا المعقدة ليست ممارسة يومية للإدارات الضريبية مما يجعلها محفوفة بالمخاطر، والمساعدة القانونية وحدها لا تكفي لتغطية كامل المجالات التي تحتاج إلى الدعم. كما أنّ اختيار التكنولوجيا المستخدمة في الإدارات الضريبية رغم تشابهها بشكل أساسي، ولكن من الناحية العملية كل إدارة ضريبية لها عملياتها الخاصة، وبالتالي لا توجد حزمة برامج واحدة في السوق تصلح لكل الإدارات الضريبية على مستوى العالم، كما يجب قبل شراء التكنولوجيا توفير الحواسيب التي تحتاجها الإدارة الضريبية والمتوافقة مع التكنولوجيا المستخدمة، وهذا مالا يحدث في الغالب، إذ يتم شراء الحواسيب قبل تحديد نوع التكنولوجيا التي سوف تعتمدها الإدارة الضريبية.

رابعاً: التحديات الإدارية والبشرية: إنّ التغير المستمر في التكنولوجيا قد يكون عائقاً أمام الإدارات الضريبية، نظراً للتطور المتسارع الذي يصعب اللحاق به من قبل الإدارة أو العاملين الأمر الذي قد يُحدث أثراً سلبياً نتيجة لعدم مواكبة هذا التطور المستمر، ويتمثل ذلك فيما يلي:

1- **العمالة الغير مؤهلة فنياً للتعامل الرقمي:** تختلف نوعية الوظائف المتاحة في الإدارة الضريبية الرقمية اختلافاً كبيراً عما كانت عليه قبل دخول التكنولوجيا، لذلك من المهم أن نأخذ في الاعتبار أنّ متطلبات الوظائف التكنولوجية تزداد بما يتماشى مع تطور إدارة الضرائب، حيث أنّ تطبيق تكنولوجيا متقدمة وحدها ليست ضمانا لنجاحها، ويرجع ذلك إلى حقيقة أنّ بعض تطبيقات التكنولوجيا معقدة في التنفيذ وتتطلب موظفين ذوي خبرة بالإدارات الضريبية بحيث يكونوا قادرين على استخدام هذه التكنولوجيا.

2- **ضعف البنية التحية الرقمية:** من التحديات التي تواجهها البلدان النامية خاصةً في رقمنة الإدارة الضريبية محدودية شبكات الإنترنت بسبب ضعف البنية التحتية التكنولوجية، والتي غالبا ما يتم تجاهلها إلى حين بدء التشغيل، ما قد يكون سببا رئيسيا لعدم نجاح منظومة الرقمنة. وبناءً عليه هناك حاجة إلى خدمات استشارية من خارج هيئة الضرائب قد تكون من قبل وزارة العلوم والتكنولوجيا، أو وزارة التعليم العالي، لتنفيذ الرقمنة بالشكل المناسب، وتتنوع الخدمات الاستشارية من اختيار نوع التكنولوجيا، وتوظيف الخبرات الفنية، وتدريب موظفي هيئة الضرائب على استخدام التكنولوجيا الضريبية، وهذا النوع من الاستشارات له تأثير كبير على إمكانية رقمنة الإدارة الضريبية، مع مراعاة جزء هام من عملية التطوير وهو الميزانية اللازمة لرقمنة الإدارة الضريبية ولحمايتها ما بعد التنفيذ، وتمكّن مراعاة التحديات السابقة الإدارة الضريبية في أن تكون منظمة تنظيما جيدا ولديها معرفة جيدة بالنظم التكنولوجية.

رابعاً: التحديات المجتمعية والثقافية "تخوف دافعي الضرائب من الرقمنة": إنّ غالبية دافعي الضرائب لا يهتمون بعمليات الرقمنة للإدارة الضريبية، ولا يرغبون بشكل عام في تعلم

كيفية استخدام هذه التكنولوجيا في التعامل مع الإدارة الضريبية، ويرجع ذلك لشعور دافعي الضرائب بتحمل عبء تعلم تكنولوجيا جديدة لا يستفيد منها، وخوفهم من إفشاء بياناتهم إذا تم إرسالها للإدارة الضريبية عن طريق الإنترنت. إضافة إلى إلزام المكلفين باستبدال فاتورة وإيصال المبيعات الورقية الصادر من المورد إلى المستهلك بإيصال فاتورة إلكترونية للمعتمدين والمسجلين بهيئة الضرائب، مما يساهم في دمج الاقتصاد غير الرسمي للمنظومة الضريبية، وتمكين الهيئة من متابعة جميع التعاملات التجارية.(إبراهيم، 2024، ص 52)لذا تحتاج هيئات الضرائب إلى التفكير في مساعدة دافعي الضرائب لتعلم التعامل مع المنظومة الرقمية، وتوجيههم نحو كيفية الاستفادة من الخدمات التي تقدمها وهم في حاجة إليها، كما توجب الخصوصية والأمن لدافعي الضرائب.

المبحث الثاني/ آليات التحول إلى إدارة ضريبية رقمية في العراق

تلعب التكنولوجيا دورا هاما في تطوير الخدمات التي تقدمها الإدارات الضريبية للممول أو للمكلف بالضريبة، وفي المقابل تزويد الإدارات الضريبية بمزايا عديدة مثل دقة ووفرة البيانات التي تحصل عليها الإدارة الضريبية، وسهولة تحليل البيانات والحصر الضريبي، وقلة الأخطاء وسرعة تنفيذ المهام وتقليل التكاليف، وتقليل التعامل بالأوراق، وتبسيط الإجراءات، مما يترتب عليه من الحد من الفساد والتهرب الضريبي، وتقليل الأخطاء ما يساعد في حصر المجتمع الضريبي، وزيادة الامتثال الضريبي. وتساهم الرقمنة في سرعة أداء الخدمات الضريبية إذ تتم المعاملات الضريبية بضغطة زر واحدة من أي مكان وفي أي وقت خلال اليوم، وتقليل تكاليف الجباية حيث يتم توفير الأوراق التي يتم استخدامها في طباعة الإقرارات الضريبية والأرشفة الورقية، ونشر التعليمات الضريبية، إضافةً إلى تقليل عدد العاملين في هيئة الضرائب لقيام النظام التكنولوجي بالعديد من المهام منها تلقي الإخطارات، والفحص وجمع البيانات.

المطلب الأول/ البنية التكنولوجية والخدمات الضريبة الرقمية للإدارات الضريبية

لكي تتحول الإدارة الضريبية للرقمنة يجب أن تمر بعدد من المراحل بصورة تدريجية، مع توافر البنية التحتية اللازمة للإصلاح، والتي تكون قادرة على تقديم الخدمات الضريبية والمتمثلة فيما يلي:

أولاً: مراحل التحول إلى إدارة ضريبية رقمية (طايل، 2025، ص 451): تتكون عملية التحول من نظم الإدارة القديمة إلى إدارة ضريبية رقمية من عدد من المراحل الأساسية تتمثل فيما يلي(Iacob & Felice, 2019) :

مرحلة التخطيط والإعداد لرقمنة الإدارة الضريبية: تعُد مرحلة التخطيط والإعداد لرقمنة الإدارة الضريبية حجر الأساس في مسار التحول الرقمي، إذ تحدد إمكانية نجاح هذا التحول، وتهدف هذه المرحلة إلى إعداد الخطط الاستراتيجية والمستهدفات القومية من التحول الرقمي للإدارة الضريبية، وعلى وضع تصور بإعادة هندسة الإجراءات الخاصة بالضرائب، وتحديد المقومات اللازمة للتحول، وطبيعة التحول، على أن يراعى في هذا التصور كون الهدف هو تهيئة البيئة المؤسسية والتشريعية والتقنية اللازمة لإعادة تصميم الإجراءات الضريبية.

1- **مرحلة التصميم والتنفيذ التقني للنظام الرقمي للإدارة الضريبية:** تقوم هذه المرحلة على تقييم الفروقات بين نظام الإدارة التقليدي والإدارة الرقمية، وتقييم النظم الإلكترونية المتبعة في تنفيذ الرقمنة للإدارة الضريبية من خلال اختيار البرامج والتطبيقات المناسبة واختبار وتقييم مستويات أدائها، وتبدأ بتحديث وتطوير الإدارات التي تدخل في التطوير الإلكتروني، وإعادة هندسة الإجراءات الضريبية، بغية رفع كفاءة أجهزة هيئة الضرائب، ورفع كفاءة أجهزة التحصيل الإلكتروني وتحويل إدارة المحفوظات من الشكل الورقي إلى الإلكتروني.

2- **مرحلة التشغيل والتقييم المستمر للإدارة الضريبية الرقمية:** تمثل مرحلة التشغيل المرحلة العملية التي يتم فيها وضع الأنظمة الرقمية موضع الاستخدام الفعلي داخل الإدارة الضريبية، وتقوم على اختبار مدى سلامة وملائمة الأنظمة الإلكترونية مع باقي الأنظمة ذات العلاقة على مستوى الدولة، بالإضافة إلى ضمان توفير خدمات الدعم والصيانة الدورية لهذه النظم، لتحقيق الأهداف المرجوة من التحول الرقمي. كما تمثل مرحلة التشغيل العمود الفقري لرقمنة هيئة الضرائب، إذ تُظهر مدى قدرة الأنظمة الرقمية على تحقيق أهدافها، ويتوقف نجاحها على كفاءة التشغيل والدعم والتحديث الفني المستمر.

ثانياً البنية التكنولوجية للإدارة الضريبية الرقمية(Nazarov et al.,2019): إنشاء موقع إلكتروني لهيئة الضرائب يكون الهدف من إنشاء الموقع الإلكتروني لهيئة الضرائب تقديم الخدمات الضريبية ونشر القوانين والتعليمات الضريبية، والتواصل مع المكلفين والممولين إلكترونياً في كافة المعاملات الضريبية، بدايةً من التسجيل ومروراً بمراحل المراجعة والفحص والإخطارات وصولاً للدفع الإلكتروني. وقد أنشأت هيئة الضرائب العراقية موقع إلكتروني لتقديم خدماتها من تعليمات ونصوص القوانين والتعديلات التي تطرأ على القوانين، والخدمات والدعم الفني للمكلفين بغرض تقليل الروتين. إنشاء تطبيق على الهاتف المحمول يسمح للأفراد والمنشآت أن تتواصل مع الإدارة الضريبية، والاطلاع على الملف الضريبي الخاص بهم، بحيث يُمكّن الإدارة الضريبية من الاتصال مع الممول بطريقة ميسرة، تحل محل الطرق التقليدية كالبريد، ويستطيع الممول تقديم ملاحظاته إن وجدت على نفس التطبيق(صديق، 2020، ص 54)

ثالثاً: الخدمات الرقمية المقدمة من الإدارة الضريبية: وقد بات تقديم الخدمات الضريبة إلكترونياً أمراً متعارف عليه في معظم دول العالم، ونقتصر هنا التطرق لبعض تلك الخدمات ومنها التسجيل الضريبي، وتقديم الإقرارات إلكترونياً، والفحص الضريبي، والإعلانات الضريبية، وذلك على النحو التالي(Cotton & Dark, 2017, p6-10):

1- **التسجيل الضريبي الإلكتروني:** أول الواجبات التي ألزم القانون الضريبي بها الممول هي التسجيل الضريبي، لتمكين الإدارة الضريبية من معرفة البيانات الأساسية لنشاط الممول كاسم الممول وعنوانه وكيانه القانوني وتصدر الإدارات الضريبية لكل ممول بعد التسجيل رقما تعريفياً موحداً وشهادة تسجيل. (الشريف، 2019، ص 175) رقمنة الإدارة الضريبية يسهل على الممول التسجيل إلكتروني عبر الإنترنت لتوفير الوقت والجهد، وتخزين المعلومات الخاصة بالممول، أياً كان نشاطه أو وجوده في داخل الدولة أو خارجها، وهذا يمكن إدارات الدولة من تبادل المعلومات بيسر ما يسهل اكتشاف حالات التهرب الضريبي.

2- **الفحص الضريبي الإلكتروني:** الفحص الضريبي يكون باطلاع موظفي هيئة الضرائب على دفاتر الممول ومستنداته ومراجعة الإقرار الذي يقوم بتقديمه للهيئة، وبرقمنة هيئة الضرائب يتم الاستغناء عن المستندات الورقية واستخدام برامج إلكترونية لتسجيل المعاملات الخاضعة للضريبة، والذي يتم من خلاله النقل التلقائي لمعلومات المنشآت إلى هيئة الضرائب بشكل لحظي فور التسجيل، مما يساهم في تقوية الالتزام الضريبي، وتقليل التكاليف.(https://service.incometax.gov.eg/etax)

3- **تقديم الإقرار إلكترونياً:** يمكن استخدام وسيلة إلكترونية لتقديم الإقرار الضريبي في العراق، كما أجازت أغلب الأنظمة الضريبية للممول إرسال الإقرار الضريبي إلكترونياً، على النموذج الإلكتروني المعد لذلك، والذي توفره على شبكة الإنترنت، وتحدد طرق تقديم الإقرار إلكترونياً. يؤدي تقديم الإقرار الضريبي إلكترونياً إلى تحسين بيئة العمل وتقليل الجهد والنفقات على

الممولين، حيث يتم إرساله بضغطة زر في أي وقت، ومن أي مكان حتى لو كان خارج حدود البلاد دون جهد أو تكاليف تذكر، ويسهل على الممول الاطلاع على بياناته التي سبق وأرسالها للإدارة الضريبية، ويقلل نفقات طباعة الإقرارات على الإدارة الضريبية(الإدارة العامة للضرائب، 2002)، ومعاونة المأمور الفاحص في معرفة معلومات الممول والمتعاملين معه(السماروني، 1990، ص 51). ويقدم الممول إقراره الضريبي خلال المواعيد المحددة لتقديم الإقرار الضريبي الورقي، ويكون ذلك بتعبئة النموذج المعد مسبقاً من قبل الإدارة الضريبية لذلك، ويتم توقيع الإقرار إلكترونياً ويرسل إلكترونياً، وفور استلام الإقرار من قبل الإدارة الضريبية يتم إرسال رسالة إلكترونية على البريد الخاص بالممول تؤكد استلام الإقرار محدداً فيها ميعاد الاستلام، والتي تعد بمثابة إيصالة إلكترونية رسمية صادرة من الإدارة الضريبية تثبت أنّها استلمت الإقرار الضريبي.

4- **الدفع الإلكتروني:** ظهر الدفع بالوسائل الإلكترونية مع ظهور التجارة الإلكترونية، ويكون بتحويل الأموال إلى هيئة الضرائب بوسائل الدفع الإلكتروني، والتي تتمثل في البطاقات الذكية والبطاقات البنكية، والنقود الإلكترونية، والشيكات الإلكترونية.

المطلب الثاني/ البنية القانونية والمؤسسية للتحول الرقمي

إنّ التحول إلى إدارة ضرائب رقمية لا يقتصر على الجوانب التقنية فقط، بل يستلزم تهيئة مناخ قانوني ومؤسسي صالح للرقمنة، يضمن مشروعية الإجراءات الرقمية وكفاءتها واستدامتها، وذلك على البيان التالي:

أولاً: الإصلاحات التشريعية للتحول الرقمي: لا يمكن إجراء تغييرات تكنولوجية بدون إطار تشريعي فمن الضروري إجراء تعديلات تشريعية لإضفاء الشرعية على التصرفات الرقمية للإدارة الضريبية، وفرض ضرائب على التجارة الإلكترونية لتحسين المناخ العام للمعاملات الضريبية بين المكلف والإدارة الضريبية، لذلك يجب أن يكون هناك عدم تداخل للقواعد الفنية والاجرائية وأن يكون هناك تبسيط للإجراءات الضريبية بحيث تواكب التطور التقني الحديث والتي تتمثل فيما يلي:

1- **فرض الضرائب على الأنشطة الرقمية:** يسعى الباحثون نحو إعطاء تصورا رقميا كاملا لفرض الضريبة على الأنشطة الرقمية مراعياً فيها ما يلي:

أ- العدالة الضريبية: يعتبر مبدأ العدالة الضريبية من أهم مبادئ فرض الضريبة، لحماية أفراد المجتمع، ويقصد بها المعاملة المتساوية وهي التطبيق الواقعي لمبدأ المشروعية، حيث يجب أن يطبق القانون الضريبي على الجميع بلا استثناء(حسين، دون سنة، ص 1856)، وللعدالة الضريبة وجهان، الأول: الوجه الإجرائي "العمومية الشخصية للضريبة " ويعني تطبيق القانون كاملاً وبنزاهة فلا يحصل أحد على معاملة تفضيلية، ولا يحرم أحد من حقوقه القانونية. الثاني: الجانب الموضوعي "العمومية المادية للضريبة" ويعني أن يعامل الأشخاص ذوي المراكز المتساوية معاملة متساوية، وأن يكون الاختلاف في المعاملة الضريبية بسبب موضوعي، كأن تفرض الضريبة التصاعدية ليتحمل أصحاب الدخل المرتفع عبئاً ضريبياً أعلى من ذو الدخل الأقل، وفقاً للمقدرة التكليفية لكل ممول. (محمد، 2024، ص106)

ب-عمومية الضريبة: يجب أن تكون الضريبة عامة، أي تفرض الضريبة على كل الأشخاص والأموال في الدولة، بحيث لا تعفى فئة منها دون سبب يعود أثره على المجتمع كله من هذا الإعفاء (السمالوطي، 1995، ص236)، إلّا أن يكون التمييز مقرراً بنص القانون، لاعتبارات المصلحة العامة التي يقدرها المشرع. (حسين، دون سنة، ص 1856)

ت-الاقتصاد في الجباية: إن تجنب الزيادات غير الضرورية من خلال تبسيط الإجراءات الضريبية، والتي تستلزم اصدار قانون إجراءات ضريبية موحد لكافة أنواع الضرائب داخل الدولة، يبسط إجراءات الربط والتحصيل ويحول دون تحمل الإدارة أو المكلف بالضريبة في العراق بأي أعباء

إضافية كتغيير نظمها المحاسبية أو الإدارية.

ث-اليقين الضريبي: يمثل اليقين الضريبي حجر الزاوية في فرض الضرائب الرقمية، ولا يتحقق إلّا من خلال تشريعات واضحة ومستقرة، وإجراءات إلكترونية مشروعة وشفافة للموازنة بين حقوق الخزانة العامة وحقوق المكلفين، ويعزز الامتثال الضريبي.

ج- حماية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الرقمية المحلية وذلك باستخدام وسائل دعم تتمثل في حوافر ضريبية أو تخفيضات أو إعانات، لحمايتها من الخروج من السوق، أو المساس بقدرتها على المنافسة.

ح- أن يكون الهدف من فرض الضريبة الرقمية هو فرض ضريبة عادلة على الشركات الرقمية التي تحقق دخل من أشخاص أو مصادر عراقية، وتحقيق العدالة الضريبية مع المنشآت التي تعمل في نفس النشاط بالوسائل التقليدية.

2- **إصدار قانون للإجراءات الضريبية:** اكتفى المشرع العراقي بتنظيم بعض الإجراءات الضريبية في نصوص متفرقة في قوانين الضرائب، وأمتنع عن تنظيم الكثير من هذه الإجراءات الأمر الذي أجبر الفقه والقضاء الضريبي إلى الرجوع إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية لسد هذا الفراغ التشريعي، لحين صدور قانون الإجراءات الضريبية الموحد، إلّا أنّه حتى تاريخنا لم يصدر هذا القانون، على الرغم من صدوره في أغلب التشريعات المقارنة. يجب الإسراع في إصدار قانون الإجراءات الضريبية لتنظيم الإجراءات الضريبية عامة، بحيث تكون الإجراءات بسيطة وموحدة في كافة أنواع القوانين، وطالما كانت ذات طبيعة مماثلة أو تتفق في جوهرها، فيتم تنظيم إجراءات ربط وتحصيل الضريبة، على أن يراعى رقمنة الإدارة الضريبية، فيسمح لهيئة الضرائب قبول البيانات والمعلومات والسجلات والمستندات المتعلقة بالضريبة بشكل إلكتروني، والنص على قبول النماذج الرقمية للإقرارات والمستندات المؤيدة والسماح للهيئة بإرسال الإخطارات الضريبية بشكل إلكتروني. ومراعاة أن يتم التعاون بين الوزارات والهيئات الاقتصادية والخدمية والمصالح الحكومية ووحدات الإدارة المحلية وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة، بإخطار هيئة الضرائب إلكترونياً عند منح ترخيص خلال مدة زمنية محددة ينص عليها القانون وتُمكّن هيئة الضرائب من ممارسة دورها في ربط وتحصيل الضريبة. النص صراحة على إلزام الممولين والمكلفين الطبيعيين والاعتباريين تسجيل جميع مشترياتهم ومبيعاتهم من السلع والخدمات على النظام الإلكتروني الذي تحدده الهيئة، بما يسمح لهيئة الضرائب تتبع حركة المبيعات بشكل دائم، ما يمكن الهيئة من تتبع حركة المبيعات، والوقوف على حجمها وقيمتها وأطرافها، مما يسهل ربط الضريبة المقررة وتحصيلها بالشكل الأمثل. إلزام المكلفين بتسديد الضريبة المستحقة قانوناً بطرق الدفع الإلكتروني التي يتم تنظيمها لتسهيل طرق الدفع. وضع قواعد تنظم آلية لاستخدام المحررات الإلكترونية، وحجيتها في الإثبات الضريبي، وتنظيم من يتحمل العبء الضريبي والنص صراحة على الحالات التي تتحمل فيها الإدارة الضريبية عبء الإثبات، والحالات التي يتحمل فيها الممول عبء الإثبات.

ثانياً: الإصلاحات الهيكلية: في ظل التطور التكنولوجي يجب على هيئة الضرائب أن تقوم بإعادة هيكلة الإدارات الداخلية والإعلان عن هيكل وظيفي جديد للعاملين بالهيئة، بحيث تسهل على المكلف التعامل مع الهيئة من خلال منصة واحدة وملف ضريبي واحد.

الإصلاحات الإجرائية: يعتبر تحول هيئة الضرائب إلى هيئة رقمية يستلزم ميكنة الإجراءات الضريبية، بحيث تصبح كافة أعمال الممولين والمحاسبين الضريبية إلكترونية من خلال المنصة التي تنشئها هيئة الضرائب لهذا الشأن، والتي تشمل التسجيل وتقديم الإقرارات الضريبية والدفع الإلكتروني، وذلك للحاق بركب التطور التكنولوجي والرقمنة من جهة وحوكمة المجتمع الضريبي بمكافحة الاقتصاد غير الرسمي. كما يعد من الضروري وضع نظام خاص لإثابة موظفي هيئة الضرائب على أساس الكفاءة ومعدلات الأداء وحجم ومستوى الإنجاز في العمل، على أن يتم

التشديد على الحظر على موظفي هيئة الضرائب الارتباط بأي علاقة عمل مباشرة أو غير مباشرة مع أي ممول أو مكلف بالضريبة، أو مع أي منشأة يتصل عملها بتطبيق أحكام القانون الضريبي، أو المشاركة في أعمال الفحص أو المراجعة أو ربط الضريبة لأي شخص بينه بين الموظف صلة قرابة، وأي حالات يرى فيها رئيس الهيئة الضرائب أنّها تتضارب مع الصالح العام للهيئة. كما يخلق التحول إلى الإدارة الضريبية الرقمية فرصة لتحقيق تحسينات كبيرة في الطريقة التي تعمل بها هيئة الضرائب. إذ أنّها توفر الفرصة للنظر في الانتقال أكثر إلى نظام ضريبي فعال واستكشاف خيارات جديدة لإدارة الضرائب ومكافحة التهرب الضريبي، والتعامل مع اقتصاد الظل أو الاقتصاد الغير رسمي، وتحسين الامتثال الضريبي، وتقليل عبء دافعي الضرائب، وزيادة ثقة دافعي الضرائب، وتحسين كفاءة الأعمال التجارية وتحصيل الإيرادات من خلال تقديم خدمات بسيطة وميسرة.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1- رقمنة هيئة الضرائب أمر حتمي لتحقيق أهدافها.
2- يبسّط التحول إلى الرقمية الضريبية الإجراءات الضريبية، ويقلل من التعامل بين موظفي الهيئة والمكلفين بالضريبة.
3- تساهم رقمنة الإدارة الضريبية في تبسيط الإجراءات الضريبية.
4- تعمل الرقمنة على الحد من التهرب الضريبي، والحد من الاقتصاد غير الرسمي.
5- استخدام التكنولوجيا يؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية، وزيادة الوفورات الضريبية.
6- تعمل رقمنة هيئة الضرائب على تخفيض التكاليف الإدارية.
7- تؤدي الرقمنة إلى توفير الوقت والجهد على الممول والإدارة، وتبادل المعلومات بين الجهات الحكومية، واكتشاف الممولين المتهربين.

ثانياً: التوصيات

1- تؤدي رقمنة هيئة الضرائب إلى أن تصبح أكثر مرونة واستجابة لكافة التطورات، ليس فقط للتغيرات السريعة وغير المتوقعة التي تحدث في الاقتصاد، وإنما كذلك للتطور أفكار المتخاذلين عن دفع الضريبة.
2- تحتاج هيئة الضرائب العراقية إلى تطوير واكتساب موظفيها قدرات جديدة لدعم طرق جديدة للعمل، من استخدام التقنيات.
3- يتطلب التقديم الفعال للخدمات الرقمية لدافعي الضرائب تطوير الثقافة الرقمية داخل هيئة الضرائب، من خلال تدريب موظفي هيئة الضرائب للتعامل مع التكنولوجية الجديدة.
4- الاهتمام بالبنية التحتية، لكي تصبح هيئة الضرائب رقمية ستحتاج تطوير المنظومة الرقمية من أجهزة وشبكات التي تستخدمها للمساعدة في إدارة تقديم الخدمات والمراجعة بشكل متقدم.
5- إنشاء منصة تسهل الخدمات المقدمة للممولين والتيسير عليهم.
6- تحديث القوانين الضريبية وتوحيدها، والتعجيل بإصدار قانون إجراءات ضريبية موحد، ينص صراحة على حتمية رقمنة الإدارة الضريبية، وإعطاء المحررات الرقمية الحجية القانونية في الضرائب لمواكبة التطور الرقمي.

المصادر Reference

1. مصر. (2002). المادة 6 من المرسوم المؤرخ 22 مارس 2002 بقبول الإدارة العامة للضرائب المصرية البيانات والمعلومات المقدمة من الممول إلكترونياً.
2. إبراهيم، نبيل عبد الرؤف. (2024). أثر ابتكارات التكنولوجيا المالية. المؤتمر الدولي لاتحاد خبراء الضرائب العرب.
3. أحمد، رائد ناجي. (2018). السبل القانونية لإصلاح النظام الضريبي في العراق. مجلة العلوم القانونية، جامعة

بغداد، ص 101.
4. حسين، كمال الدين محمد. (د.ت). الحماية القانونية لحق الممول في العدالة الضريبية في ظل قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005 وفقاً لأحدث تعديلاته "دراسة تحليلية". المجلة القانونية، كلية الحقوق فرع الخرطوم، جامعة القاهرة، 8 (5).
5. السماروني، أحمد. (1990). مقترحات ضريبية لزيادة موارد الدولة. مجلة المال والتجارة، مصر، 22 (250)، 51.
6. السمالوطي، جنات فاروق. (1995). الإصلاح المالي والضريبي في مصر بين اعتبارات الكفاءة الاقتصادية ومقتضيات العدل الاجتماعي. مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، 86 (439-440).
7. الشريف، عيسى محمد مصطفى. (2019). الإجراءات الضريبية الموحدة ومدى إمكانية تطبيقها في مصر. (رسالة دكتوراه، جامعة حلوان).
8. صديق، رمضان. (2020). الضرائب في عالم الاقتصاد الرقمي. دار النهضة العربية.
9. طايل، إيمان محمد خيري. (2025). آثار التحول الرقمي للمالية العامةمجلة الدراسات القانونية والاقتصادية،11(1).
10. عبد الباقي، حسام راضي أحمد. (2025). مستقبل الإصلاح الضريبي المصري. المؤتمر السنوي التاسع، القاهرة.
11. العرابي، عبدالقادر. (2010). العدالة الضريبية في الفكر الاقتصادي الإسلامي. مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 26(3)، 45.
12. غنيم، سامي أحمد. (2006). قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005: المشكلات ومعوقات التطبيق. ندوة حوكمة الشركات، القاهرة.
13. محمد، رمضان صديق. (2024).نظريات وقواعد فرض الضريبة. جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان.
14. ناشد، نشأت إدوارد. (2008). ربط الضريبة على الدخل وأثره على العلاقة بين دافع الضرائب والإدارة الضريبية (دراسة مقارنة). دار النهضة العربية.
15. Digital Transformation and Its Impact on public services: The Case of the Tax Administration Services Interdisciplinary Jounal of Research and Development, journal- uamd.org.
16. Doing Business. (2013). Implementing electronic tax filing and payments in Malaysia. Retrieved from https://www.doingbusiness.org/en/reports/case-studies/2013
17. ICAEW. (2019). Digitalisation of tax: International perspectives. London.
18. Adebowale, H. I. (2012). E-taxation in Nigeria: Issues and challenges. at:https://www.researchgate.net/publication/330422913.
19. Margaret Cotton and Gregory Dark :Use Technology in Tax Administrations 2:Core Information Technology Systems In Tax Administrations" , Fiscal Affairs Department IMF March 2017.
20. Cotton, M., & Dark, G. (2017). Use of technology in tax administrations. IMF.
21. Iacob, N., & Felice, F. (2019). Taxing the digital economy. Italian Institute for International Political Studies.
22. Nazarov & Other, M. A.(2019). : Digital economy: Russian taxation issues, international scientific conference "global challenges and prospects of the modern economic development", the European proceedings of social & behavioral sciences.
23. Ravanello, R. (2015). E-services and digital delivery. Workshop presentation.
24. Interdisciplinary Journal of Research and Development. (n.d.). Digital transformation and its impact on public services: The case of the tax administration services. Retrieved from http://journal-uamd.org
25. 11-https://service.incometax.gov.eg/etax